● أخبار قصيرة

كوريا الجنوبية.. استقالة رئيس جهاز الأمن الرئاسي

استقال رئيس جهاز الأمن الرئاسي في كوريا الجنوبية بارك جونغ-جون ، وقبل الرئيس المؤقت تشوي سانغ موك استقالته، وذلك على خلفية التحقيقات في عرقلة اعتقال الرئيس السابق يون سوك يول.
وجاءت الاستقالة قبيل مثول بارك للتحقيق أمام الشرطة، حيث يواجه اتهامات خطيرة بتعطيل عمل مكتب مكافحة الفساد. ويتمحور التحقيق حول دور بارك في منع تنفيذ مذكرة اعتقال قضائية بحق الرئيس السابق يون سوك يول، الذي يتحصن حالياً في مقر إقامته.
ويأتي هذا التطور بعد رفض بارك مرتين سابقتين المثول أمام المحققين، قبل أن يستجيب للاستدعاء الثالث. وأكد مصدر أمني أن الشرطة استجوبت بارك لساعات طويلة، لكنها قررت عدم توقيفه احترازياً، مكتفية بإخلاء سبيله مع استمرار التحقيقات.

واشنطن تستهدف القطاع النفطي الروسي بحزمة عقوبات جديدة

أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية امس حزمة عقوبات جديدة تطال أكثر من ٣٠ شركة روسية متخصصة في تقديم الخدمات النفطية. وأوضحت الوزارة أن هذه الشركات تلعب دوراً محورياً في دعم صناعة النفط الروسية من خلال توفير الخبرات التقنية والمعدات المتخصصة التي تمكّن المنتجين من استمرار استخراج النفط، خاصة من المناطق صعبة الوصول. و ادعى مسؤولون أمريكيون رفيعو المستوى أن توقيت فرض هذه العقوبات يأتي متناسباً مع الوضع الإيجابي لسوق الطاقة المحلي في الولايات المتحدة، حيث تشهد البلاد زيادة في معدلات الإنتاج وتوفراً في إمدادات الطاقة.

السويد تقوم بأكبر عملية تسلح منذ خمسينيات القرن الماضي

نقلاً عن صحيفة "دي فيلت" الألمانية، ستقوم السويد بشراء ٤٤ دبابة قتالية جديدة من طراز ليوبارد ٢ A٨ الألمانية. وأعلنت وزارة الدفاع السويدية في ستوكهولم، العضو الجديد في حلف الناتو، أنه بالإضافة إلى ذلك، سيتم تحديث ٦٦ دبابة ليوبارد ٢ موجودة في المخزون الدفاعي السويدي بشكل شامل.
وإجمالاً، ستنفق السويد حوالي ٢٢ مليار كرونة سويدية (ما يعادل ١,٩ مليار يورو) على هذه الإجراءات خلال السنوات القليلة القادمة.
وأوضحت الوزارة أن الهدف من هذه الخطوة هو تعزيز القدرات الدفاعية للبلاد العضو في الاتحاد الأوروبي بشكل كبير، والمساعدة في استكمال تشكيل أربعة ألوية عسكرية.
وقال وزير الدفاع السويدي بول جونسون في هذا السياق إنه بسبب تدهور الوضع الأمني، تجري حالياً أكبر عملية إعادة تسلح منذ خمسينيات القرن الماضي.

بين عدم الإعتراف وعدم العزلة

إلى أين وصلت طالبان على الصعيد الدبلوماسي؟

الوفاق / في نوفمبر ٢٠٢٤، شارك وفد يمثل حركة طالبان للمرة الأولى في مؤتمر المناخ COP٢٩ (وهو أحد أهم فعاليات الأمم المتحدة). ونشهد يومياً تزايد عدد الدول، خاصة الدول المجاورة، التي تقيم علاقات تدريجية مع نظام طالبان.
تقيم أفغانستان علاقات أوثق مع الهند والصين وعدد من دول آسيا الوسطى. كما أعلن "سيرغي شويغو" أمين مجلس الأمن القومي الروسي خلال زيارته إلى كابول في ٢٥ نوفمبر عن التزام روسيا بتطوير العلاقات الثنائية. وفي ٢٦ نوفمبر، درس البرلمان الروسي مشروع حذف اسم طالبان من قائمة المنظمات الإرهابية في البلاد. ومع ذلك، فإن وجود انقسامات داخل حركة طالبان نفسها يمنع الاعتراف الدولي الأوسع بهذه الجماعة.

لا اعتراف ولا عزلة

في ١٠ نوفمبر، تمكنت طالبان لأول مرة من إرسال وفد إلى اجتماع دولي للأمم المتحدة. شارك هذا الوفد، برئاسة "مطيع الله خالص" رئيس وكالة حماية البيئة الأفغانية، كمراقب في مؤتمر تغير المناخ في باكو.
نظراً لأن حكومة طالبان لم يعترف بها أي بلد بعد، فهي بطبيعة الحال لا تتلقى دعوات رسمية للمشاركة في مثل هذه الاجتماعات الدولية.
على الرغم من أن أي حكومة أجنبية لم تخاطر بعد بالاعتراف بطالبان، إلا أن معظم دول المنطقة أقامت اتصالات مع طالبان وتتخذ خطوات نحو الاعتراف بهذه الجماعة في المستقبل. وهذا يتناقض مع موقف الحكومات الأوروبية وأمريكا الشمالية. حاولت معظم هذه الدول تجنب اتخاذ إجراءات يمكن تفسيرها على أنها تحسن في العلاقات بينها وبين حكومة طالبان.

تحت الحزام الصيني

حتى الآن، لم يتحرك أي بلد نحو الاعتراف الدبلوماسي بطالبان بقدر ما فعلت الصين. تبادلت بكين السفراء مع أفغانستان وبدأت الاستثمار في البلاد. من الواضح أن الحكومة الصينية تقترب من طالبان.
في ٢٤ أكتوبر، أعلن "تشاو شنغ" السفير الصيني في أفغانستان أن بلاده وفرت وصولاً معفياً من التعريفة لأفغانستان إلى قطاعات البناء والطاقة والاستهلاك (وهو امتياز كان يُمنح سابقاً للدول الفقيرة التي اعترفت بكين رسمياً بحكوماتها).
سبق أن وافقت الصين على مشاركة أفغانستان في مبادرة "الحزام والطريق"، في حين أن الصينيين مهتمون باستثمار الفرص المعدنية في أفغانستان (خاصة موارد الليثيوم الهائلة). لم تطرح حكومة طالبان بعد حقوق التعدين للمزايدة، ويرجع ذلك جزئياً إلى التعقيدات الفنية لهذا العمل، وربما أيضاً لأن طالبان تحاول ربط مسألة منح حقوق التعدين بمسألة الاعتراف الرسمي. تعلن الحكومة الصينية صراحة أنها تشجع شركاتها على الاستثمار في أفغانستان. وتعمل الشركات الصينية بالفعل في استخراج الذهب والنحاس والنفط في أفغانستان.
في مجال التجارة والاقتصاد، لا تميل طالبان إلى العزلة على الإطلاق. تدرك طالبان أن أفغانستان تفتقر إلى الموارد والمهارات الفنية اللازمة لبدء استخراج المناجم الضخمة في البلاد، وترحب بالمستثمرين الأجانب. الهدف الرئيسي لطالبان، على الأقل في المدى القصير، هو زيادة الإيرادات.

اقتراب الروس

وجود وجهات نظر مختلفة في روسيا أدى أيضاً إلى إبطاء عملية صياغة سياسة طويلة المدى لهذا البلد تجاه أفغانستان. الدبلوماسيون في الكرملين، خاصة "ضمير كابلوف" الممثل الخاص لروسيا في أفغانستان الذي تقاعد مؤخراً، يدعون منذ فترة طويلة إلى تعامل أوثق مع طالبان لتشجيعها على الابتعاد عن الجماعات الجهادية العابرة للحدود. المدرسة الفكرية الأخرى، الموجودة بشكل رئيسي بين قوات الأجهزة الأمنية الروسية، ترى أن طالبان غير جديرة بالثقة ومن غير المرجح أن تقطع علاقاتها بالكامل مع الجماعات الجهادية الدولية. يبدو أن بوتين ظل يوازن بين هذين الرأيين لفترة طويلة.
في مارس ٢٠٢٢، استقبلت روسيا دبلوماسياً من طالبان في موسكو، لكنها حاولت في عام ٢٠٢٣ أن تتخذ موقفاً متوازناً في دبلوماسيتها بين طالبان و"جبهة المقاومة الوطنية". والآن يبدو أن روسيا تدعم عملية المفاوضات بين طالبان وحكومة طاجيكستان التي تهدف إلى تطبيع العلاقات بين البلدين. إذا نجحت هذه المفاوضات، فمن المحتمل أن تفقد "جبهة المقاومة الوطنية" قدرتها العملياتية في طاجيكستان.
ترسل موسكو مؤخراً إشارات أخرى تدل على تحسن علاقاتها مع طالبان. في مايو، دُعي وفد من طالبان للمشاركة في مؤتمر "قازان" الاقتصادي. بعد ذلك، شارك وفد يمثل طالبان في مؤتمر "سان بطرسبرغ". بشكل عام، يبدو الروس راضين تماماً عن جهود طالبان لتعطيل الجماعات الجهادية الأوزبكية والطاجيكية المتمركزة في أفغانستان. في خريف ٢٠٢٤، كانت موسكو تدرس مشروع إزالة اسم طالبان من قائمة المنظمات الإرهابية لديها، لكن الاعتراف الرسمي بهذا النظام لن يحدث تلقائياً بعد ذلك.

جيران معتدلون

غالباً ما حاولت حكومات آسيا الوسطى إقامة تعامل بناء مع طالبان. وينطبق هذا بشكل خاص على تركمانستان وأوزبكستان، وكذلك كازاخستان التي قررت في ديسمبر ٢٠٢٣ حذف اسم طالبان من قائمة المنظمات الإرهابية لديها. حتى طاجيكستان البلد الوحيد في المنطقة الذي رفض في البداية التعامل مع طالبان تتفاوض الآن مع الجماعة لتطبيع علاقاتها.

حتى الآن، لم يتحرك أي بلد نحو الاعتراف الدبلوماسي بطالبان بقدر ما فعلت الصين، تبادلت بكين السفراء مع أفغانستان وبدأت الاستثمار في البلاد

عجز المعارضة عن مواجهة طالبان وآفاق تحقيق مكاسب اقتصادية من بين الأمور التي شجعت طاجيكستان على التفاوض مع طالبان. "جبهة المقاومة الوطنية" التي دعمتها دوشنبه منذ عام ٢٠٢١، لم تتمكن من تحقيق تقدم ملحوظ.
البنية التحتية للاتصالات عبر أفغانستان جاهزة تقريباً للتشغيل، وعدم التعاون بين البلدين هو العائق الوحيد أمام إكمالها. تتناول المفاوضات الحالية منع نشاط جماعات المعارضة للطرف الآخر في أراضي البلدين وكذلك إيجاد طريقة لاستفادة نظام طالبان من عائداته. تحدث البلدان عن إنشاء صندوق ائتماني. من المقرر تخزين هذه العائدات في هذا الصندوق حتى يتم الاعتراف بطالبان، وبعد ذلك يمكن لطالبان الوصول إلى هذه الأموال.
لكن المثير للاهتمام هو أن البلد الذي لديه أسوأ علاقة مع طالبان الآن هو نفس البلد الذي كان يدعم طالبان في السابق؛ أي باكستان.
حتى الهند، التي كانت قريبة من الحكومة الأفغانية السابقة، أقامت علاقات ودية نسبياً مع الإمارة الإسلامية. لكن على الرغم من جهود قادة طالبان لكبح هجمات جماعة "تحريك طالبان باكستان" ضد المسؤولين الباكستانيين والوساطة بين إسلام آباد وطالبان باكستان، فقد ساء الوضع. أدت الغارات الجوية الباكستانية على الأراضي الأفغانية، لمواجهة الجماعات غير القانونية الأفغانية والباكستانية، إلى زيادة المشاعر المناهضة لباكستان بين العديد من الأفغان، خاصة البشتون. في الوقت نفسه، خلص مسؤولو طالبان إلى أن دعم القضية الباكستانية لن يحقق لهم الكثير من المكاسب.

اللامبالاة الغربية

أما بالنسبة للدول الغربية، فالصورة مختلفة. جميع دول المنطقة لديها سفارات في كابول لكن لا توجد سفارات أوروبية أو أمريكية نشطة في البلاد - على الرغم من أن بعض الدول الغربية تحدثت عن إعادة فتح مكاتبها الدبلوماسية في كابول. حالياً، الاتحاد الأوروبي فقط لديه نوع من الحضور الميداني في أفغانستان.
يشعر الأوروبيون بالقلق من مواجهة موجة جديدة من المهاجرين في حالة انهيار الاقتصاد الأفغاني، ولهذا السبب يتزايد عدد مشاريع المساعدات في البلاد. على سبيل المثال، قرر "البنك الدولي" إعادة فتح صناديق أفغانستان في فبراير. معظم أعضاء حكومة طالبان يؤيدون فكرة إقامة علاقات أوثق مع الغرب، للحصول على المزيد من المساعدات وكذلك لإيجاد نوع من التوازن في مواجهة النفوذ السريع والمتزايد لجيران مثل الصين.
على الرغم من المحاولات المنتظمة للاتصال بالأمريكيين، إلا أن هذه المحاولات دائماً ما يتم إحباطها من قبل بعض العناصر المعارضة لتعزيز العلاقات مع الغرب أهمهم الأمير نفسه.

خطوات أرمينية باتجاه الإنضمام للإتحاد الأوروبي

وافقت حكومة أرمينيا على مسودة قانون يمهد الطريق لعملية انضمام البلاد إلى الاتحاد الأوروبي.
وأعلن أرارات ميرزويان، وزير الخارجية الأرميني والمتحدث الرئيسي في هذا الشأن، أن مسودة القانون قُدمت للبرلمان كمبادرة مدنية، وأن الحكومة يجب أن تعلن موقفها الرسمي منها.
وأشار ميرزويان إلى العلاقات المتنامية والديناميكية بين أرمينيا والاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة، واقترح أن توافق الحكومة على هذه المسودة.
وفي أكتوبر ٢٠٢٣، أعلن نيكول باشينيان، رئيس وزراء أرمينيا، في البرلمان الأوروبي أن أرمينيا مستعدة للتقارب مع الاتحاد الأوروبي قدر الإمكان. وبعد عدة أشهر، صرح باشينيان في يريفان أنه لا يعرف ما إذا كان الاتحاد الأوروبي مستعداً لقبول أرمينيا كعضو كامل في المنظمة.
وشدد رئيس الوزراء الأرميني في اجتماع الحكومة على أن إقرار مشروع القانون لا يعني العضوية في الاتحاد الأوروبي. وأوضح أنه يجب إجراء استفتاء لهذا الغرض.
وقال: "وفقاً لدستورنا، لا يمكن اتخاذ قرار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو أي منظمة فوق وطنية أخرى إلا من خلال استفتاء. بعبارة أخرى، لا يمكن لأرمينيا أن تصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي تحت أي ظرف من الظروف ما لم يتم إجراء استفتاء ويصوت أغلبية المشاركين لصالح ذلك."

ووفقاً لباشينيان، يجب على أرمينيا مناقشة مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مع الاتحاد قبل إجراء الاستفتاء.
وأضاف: "بعد إقرار هذا القانون، يجب أن نتحدث مع الاتحاد الأوروبي حول خارطة الطريق التي يتصورونها ونتصورها، ويجب أن نضع خارطة الطريق معاً. أقول هذا لأنني أعتقد أنه قبل بدء المفاوضات لوضع خارطة الطريق، لا ينبغي لجمهورية أرمينيا اتخاذ أي إجراء آخر؛ وأقول هذا الضبط توقعات المجتمع بشكل صحيح."
مؤلفو مشروع القانون هم أعضاء مجموعة "السؤال الأوروبي" المؤيدة للغرب. وقد جمعوا ٦٠ ألف توقيع لتقديم هذه المسودة إلى البرلمان، في حين كان ٥٠ ألف توقيع كافياً لهذا الغرض.